العدد (4110) السنة الخامسة عشرة - الأحد (14) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الحزب سمح لأعضائه بالترشّح بشكل شخصي ضمن قوائم أُخرى

تنافس المالكي والعبادي يغيِّب "الدعوة" عن الانتخابات للمرّة الأولى

■ تكهّنات بعدم حسم البرلمان لمواعيد الانتخابات خلال جلسة اليوم

□ بغداد / محمد صباح

قررت قيادة حزب الدعوة، خلال اجتماع مراثوني عقدته مساء أمس، إخراج الحزب من خوض الانتخابات على أن يسمح لأعضائه الترشّح ضمن قوائم أخرى.
وستكون المرة الأولى التي سيغيب فيها حزب الدعوة عن الانتخابات.
وجاء الاتفاق كحلّ وسط لتجاوز التنافس المتصاعد داخل حزب الدعوة على ترؤس القوائم الانتخابية بين أمين عام الحزب نوري المالكي ورئيس الوزراء حيدر العبادي.
وتأتي هذه الخطوة بعد يومين من انتهاء فترة تسجيل التحالفات السياسية. وبعد أن عجز رئيس الوزراء عن حسم خياراته في المرحلة المقبلة خلافاً للمالكي الذي بدا واثقاً من خوض الانتخابات عبر ترؤسه لقائمتي حزب الدعوة وتحالف دولة القانون.
وكانت مفوضية الانتخابات قد أبقت الباب موارباً أمام أقطاب حزب الدعوة لحل خلافاتهم، إذ لم تعلن، كما كان متوقعاً، أسماء التحالفات وعددها بانتهاء الدوام الرسمي ليوم الخميس الماضي.
وقال مصدر في حزب الدعوة، في وقت متأخر من يوم أمس، "اجتمعت قيادة حزب الدعوة الإسلامية عصر اليوم (السبت) وقررت مجموعة قرارات تصب لصالح الدعوة ووحدة الصف وقدمت طلباً للمفوضية العليا للانتخابات".
وأضاف المصدر إن "الاجتماع اتفق على عدم دخول حزب الدعوة الإسلامية بعنوانه حزباً سياسياً في التحالفات السياسية والانتخابية المسجلة لدى دائرة الاحزاب في المفوضية العليا للانتخابات وتحديداً في انتخابات مجلس النواب والمحافظات لعام ٢٠١٨".
وتابع المصدر إن "المجتمعين اتفقوا على أن لأعضاء الحزب بمختلف مستوياتهم التنظيمية والقيادية الحرية الكاملة بالمشاركة في الانتخابات بعناوينهم الشخصية وليست الحزبية والترشيح في أي قائمة أو ائتلاف آخر".
كما قررت قيادة حزب الدعوة، بحسب المصدر، أن "يكون لأعضاء الحزب بمختلف مستوياتهم القيادية والتنظيمية بعناوينهم الشخصية ترؤس أي من القوائم الانتخابية كما قررت إقامة ملتقى تنظيمي للدعاة وتشكيل لجنة تنسيق بين القائمتين وقرارات فنية نافعة سيبلغ بها الدعاة لاحقا".
وفي وقت لاحق أصدر حزب الدعوة، عبر مكتبه السياسي الذي يرأسه حيدر العبادي، بياناً قال فيه انه "سيعمل الحزب على تحشيد طاقاته في دعم المخلصين والقوائم الوطنية تاركاً لأعضائه وأنصاره حرية الاختيار في الترشيح والانتخاب والتصويت في القوائم والائتلافات السياسية المسجلة ضمن الأسس والمعايير والقيم السليمة وفي إطار القوانين النافذة". وأضاف "ولا يرى الحزب ضرورة نزوله باسمه في الانتخابات القادمة لعام ٢٠١٨".
وبموجب قرار حزب الدعوة فإن لمرشحي الحزب خوض الانتخابات كأعضاء في قوائم أخرى أو ترؤس تحالفات أخرى كما يرغب رئيس الوزراء الذي يعتزم خوض الانتخابات عبر بوابة (تحالف النصر والإصلاح).
إلا أن الترشّح الفردي في أيّ من القوائم يتطلب الانضمام إليها بعد الانفكاك من الحزب الآخر، كما أن التحالفات السياسية لا تعتبر كياناً سياسياً بحسب تعليمات مفوضية الانتخابات.
وحاولت (المدى)، مساء أمس، استيضاح مفوضية الانتخابات عن هذه الثغرة التي تواجه قرار حزب الدعوة، لكن أعضاء مجلس المفوضية اعتذروا عن الإجابة لانشغالهم بسفرة إلى إقليم كردستان.
وينتظر أن تعلن المفوضية، يوم الإثنين، النتائج النهائية لتسجيل التحالفات السياسية التي تعتزم خوض الانتخابات المقبلة.
وفي هذا السياق تقول عضو مفوضية الانتخابات السابقة غولشان كمال "بعد إعلان مفوضية الانتخابات عن غلق باب تسجيل التحالفات لانتخابات يوم الخميس فإنه أصبحت غير قادرة على تسجيل كيان جديد أو السماح للتحالفات التلاعب بقوائمها".
وأضافت كمال، في تصريح لـ(المدى) أمس، "هناك مشكلة في تحالفات الانتخابات المتمثلة في حزب الدعوة الذي انشطر إلى قائمتين انتخابيتين الذي يمنعها قانون الأحزاب النافذ"، مستبعدة "وجود أية حلول في مفوضية الانتخابات لهذه المشكلة التي يواجهها حزب الدعوة".
وتلفت عضو المفوضية السابقة الى "وجود مشكلة أخرى تتمثل في تسجيل كيان حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون باسم نوري المالكي يمنعها قانون الأحزاب"، معتبرة أن "الحل لهذه المشكلة يكمن داخل حزب الدعوة وليس مفوضية الانتخابات".
وتشدد كمال على أن "قانون الأحزاب النافذ لا يسمح لأي حزب بالمشاركة في العملية الانتخابية بقائمتين منفصلتين على اعتبار أن لكل حزب لديه برنامجه الخاص المعدّ للمشاركة في الانتخابات المقبلة"، داعية المفوضية إلى "التدخل لمنع انشطار أي حزب إلى قائمتين".
وتنوه عضو المفوضية السابقة الى "وجود مشكلة أخرى تواجه عملية الانتخابات المتمثلة في تأخر تشريع قانون الانتخابات في مجلس النواب" لافتة إلى ان "أية عملية انتخابية بحاجة إلى تسعين يوما لتشريع قانون الانتخابات لاستكمال الانتخابات".
ويستعد مجلس النواب، اليوم الأحد، للتصويت على موعد إجراء الانتخابات الذي أعلنه مجلس الوزراء في ١٢ أيار المقبل.
لكن عضو اللجنة القانونية النائب صادق اللبان يقول "إن من المستبعد مصادقة البرلمان على قانون ومواعيد الانتخابات في جلسة الأحد"، لافتا إلى ان "رؤساء الكتل سيكثفون من اجتماعاتهم للتوصل إلى حلول توافقية لحسم كل الإشكاليات".
وأضاف اللبان، في تصريح لـ(المدى)، "أتوقع إقرار قانون وتوقيتات الانتخابات البرلمانية خلال جلسات مجلس النواب في الأسبوع الجاري"، لافتا إلى ان "الكتل البرلمانية ستجتمع في مجلس النواب لوضع خطة لحل كل الخلافات التي تعيق تمرير قانون الانتخابات والمصادقة على المواعيد".
وكانت (المدى) قد كشفت في ٢٤ كانون الاول الماضي عن سيناريو تداولته الأطراف السياسية وطرحته إحدى الكتل للخروج من أزمة الانتخابات، يتضمن تأخير الاقتراع لخمسة أشهر، بدلاً من موعد أيار المقبل التي صادقت عليه الحكومة.
وبشأن تحالفات كتلة مستقلون التي ينتمي إليها، يقول اللبان ان "الكتلة حسمت أمرها وانضمت مع قائمة النصر التي يترأسها حيدر العبادي مع أطراف سياسية أخرى".

"العبادي والمالكي في لقاء سابق"

قائمة "تقدُّم" تحلُّ نفسها وتعود لاعتماد "التحالف الديمقراطي"

تحالف الشيوعي العراقي مع حزب الصدر يربك الائتلافات المدنيّة

□ بغداد / وائل نعمة

حسم التيار الصدري أمره بتشكيل تحالف يضم تيارات لم تشارك سابقاً في الانتخابات الماضية، باستثناء الحزب الشيوعي والتجمع الجمهوري بقيادة سعد عاصم الجنابي.
وأدى خروج الشيوعي العراقي عن حليفه تحالف القوى المدنية الديمقراطي (تقدم)، الى تفكك الأخير واستبداله بـ "التحالف المدني الديمقراطي" الذي يضم ٤ تيارات. ويبدي "المدني" أسفه لتشتت القوى السياسية "غير الإسلامية" في قوائم متعددة. ووصل عدد القوائم التي تحمل شعار المدنية لـ٤٠ حزبا وكيانا سياسيا من أصل ٢٠٤ سجلتها مفوضية الانتخابات. ويقود "حزب الاستقامة"، الذي شكله زعيم التيار الصدري مؤخرا، على رأس هرم التحالف الجديد الذي يجمعه مع الشيوعي العراقي للمرة الاولى. ويعتبر الحزب الجديد بديلا عن كتلة الاحرار، التي ستعتزل العمل السياسي للسنوات الاربع المقبلة نزولا عند توجيه الصدر. وحتى اللحظة لم يقرر الصدر استثناء أي من أعضاء كتلة الاحرار من حظر الترشح في انتخابات ٢٠١٨. ومن المتوقع ان يقدم التحالف الصدري – الشيوعي مرشحين بارزين كواجهة لقوائمته الانتخابية، إذ يرجح ان تستمر عملية تقديم أسماء المرشحين الى موعد متأخر من شباط المقبل.
وخلافاً للصدريين، قرر عمار الحكيم، زعيم تيار الحكمة الوطني، خوض الانتخابات منفرداً بتحالف (الحكمة والبناء). ويعول تيار الحكمة، ذو الطابع الشبابي، على ارتباك منافسيه وإعادة تدوير الوجوه والتحالفات السابقة لرفع حظوظه في الانتخابات المقبلة.
وكانت القوى الشيعية قد حسمت أمرها بتشكيل تحالف دولة القانون، الذي يتزعمه نائب رئيس الوزراء نوري المالكي، مع قوائم اخرى مقربة منه.
مقابل تحالف (الفتح المبين)، الذي يرأسه زعيم كتلة بدر هادي العامري، ويضم شخصيات سبق أن أعلنت استقالتها عن العمل العسكري ضمن الحشد الشعبي تمهيداً لخوض الانتخابات، أبرزها عصائب أهل الحق بالاضافة الى ١٣ حزبا سياسيا في مقدمتها المجلس الإسلامي الأعلى.

تحالف الصدر

وحول تحركات أنصار التيار الصدري في الإنتخابات المقبلة، يقول أمير الكناني بأن "الصدر لم يشكل أي قائمة، لكنه قال بانه سيدعم التحالف الذي سيدخل به حزب الاستقامة".
وفي أواخر العام الماضي، أعلن جعفر الموسوي، نائب رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري، تشكيل "حزب الاستقامة الوطني". وقال الموسوي وقتها بأن "الحزب جاء ضمن توجيهات سماحة السيد مقتدى الصدر بتشكيل الكتلة الوطنية العابرة للطائفية والقومية والمحاصصة". ويؤكد أمير الكناني، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "حزب الاستقامة يضم كوادر أكاديمية وشخصيات تكنوقراط مستقلة".
ويرأس الحزب حسن عبدالله العاقولي الذي يشغل منصب نقيب أطباء النجف، وسبق له أن ترشح ضمن تيار الأحرار في انتخابات ٢٠١٣.
ودخل حزب الاستقامة، بحسب الكناني، في تحالف "السائرون نحو الإصلاح"، الذي يضم الحزب الشيوعي، الوطنية التي يتزعمها السياسي غسان العطية".
ويرأس التحالف الجديد علي الرفيعي، الرئيس السابق لتحالف (تقدّم) الذي تفاجأ، في وقت متأخر، بوجود تسجيل حزب آخر يحمل نفس الاسم (تقدّم).
ويأسف عضو التيار المدني لما اعتبره "تشتت القوى المدنية على الرغم من وصولها الى ٤٠ حزباً من أصل ٢٠٤ أحزاب مسجلة في العراق". ويؤكد ان "عقدة الزعامة في التيارات المدنية، أعقد بكثير مما موجود في القوى الاسلامية، التي تختلف في بعض الاوقات بسبب الرقم الاول في القائمة".
وكان التيار المدني قد حصل على ٣ مقاعد في انتخابات ٢٠١٤، وانشق نائبان عنه وهما شروق العابيجي، وفائق الشيخ علي. وانضم النائبان ضمن تحالف (تمدّن) الذي بات قريبا من تحالف سائرون. ويغيب رئيس كتلة التحالف المدني مثال الآلوسي عن المشهد السياسي، إذ لم يتضح ما إذا كان سيشارك في الانتخابات المقبلة.

الصدر وسكرتير الحزب الشيوعي رائد فهمي في لقاء سابق

الحكيم منفرداً

في موازاة ذلك، بقي تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم بعيدا عن الاضواء. ويؤكد رئيس كتلة الحكمة حبيب الطرفي أن تحالفه "سيخوض الانتخابت منفرداً".
وكان الحكيم قد قرر، في تموز الماضي، الانشقاق عن المجلس الاعلى الذي تأسس في ثمانينيات القرن الماضي، بسبب خلافات مع قيادات المجلس المخضرمة.
ويقول حبيب الطرفي، في تصريح لـ(المدى) أمس، بأن "التحالفات الحالية مرتبكة، وفي حال فازت في الانتخابات فانها ستشكل حكومة بعيدة عن التكنوقراط"، مضيفا بالقول "تيارنا سئم الكلام عن المشاركة السياسية التي تتحول الى محاصصة".
وينتقد الطرفي البرامج والتوجهات المتشابهة للاحزاب التي أعلنت نيتها خوض الانتخابات الجديدة، ويؤكد ان "تيار الحكمة قادر لوحده أن يكون صوته عالياً في الانتخابات المقبلة".
وكان المجلس الأعلى قد حصل على ٢٩ مقعدا، في انتخابات ٢١٠٤ التي خاضها تحت اسم "تحالف المواطن".
في غضون ذلك اضطر تحالف القوى المدنية الديمقراطية، المعروف اختصاراً باسم (تقدّم)، الى تشكيل تحالف جديد بعد انسحاب الحزب الشيوعي، وانضامه الى التحالف الذي يدعمه مقتدى الصدر.
وقال أحمد علي إبراهيم، عضو المكتب التنفيذي في التيار الاجتماعي الديمقراطي، وهو أحد مكونات التحالف المدني الجديد، إن الاخير "دخل في تحالف جديد بدلا من التحالف مع (تقدم) الذي أطلق عليه اسم التحالف المدني الديمقراطي".
وأكد إبراهيم لـ(المدى) أمس أن "التحالف يضم تجمع من أجل الديمقراطية، وبصمة العراق، بالاضافة الى المبادرة

مجلس اللوردات: تبديد مخاوف أقليّات العراق بحاجة لترميم النسيج الاجتماعي

□ ترجمة / حامد أحمد

بعد مرور أكثر من شهر على إعلان الحكومة النصر على داعش ما تزال أجزاء من العراق بضمنها مدينة الموصل ذات التنوع الإثني والعرقي غير آمنة بعد عودة أبناء الطائفة المسيحية والاقليات العرقية الاخرى.
وخلال حديثه أثناء جلسة مناقشة في مجلس اللوردات البريطاني الخميس حقوق الاقليات الدينية والعرقية في العراق، وصف عضو المجلس اللورد كرستوفر كوكسورث، الوضع الحالي بوجود تمزق كبير في النسيج الاجتماعي العراقي، مؤكداً أهمية إعادة ترميم النسيج الاجتماعي لضمان الاستقرار والنجاح في العراق في مرحلة مابعد داعش.
وقال اللورد كوكسورث، انه إضافة الى المسيحيين فإن الإيزيديين والكرد والتركمان والصابئة المندائيين والشبك، لم يتمكنوا أيضا بعد من العودة الى الموصل، وهي المدينة التي يصفونها بأنها كانت يوما وطنهم.
ونقلا عن تعليقات أدلى بها له قس آشوري من دهوك، قال اللورد كوكسورث ان المدارس ووسائل الإعلام لها دور حيوي تلعبه في تعزيز قدرات طبقة واسعة من شباب العراق في خلق ثقافة تفاهم واحترام جديدة عبر التربية.
وذكر القس الآشوري بالقول "ربما قد لا نستطيع استرجاع ديمغرافية تواجدنا السكاني المسيحي الذي كنا عليه في السابق هناك، ولكن بإمكاننا الحفاظ على تواجد ودور للمكون المسيحي في مجتمعنا، وسنكون قادرين عبر مدارسنا وخبراتنا ومستشفياتنا تقديم خدمة لجميع سكان هذا الوطن".
وبدورها قالت البارونة أنيلاي خلال الجلسة "داعش لم يعد يستولي على أراضٍ مهمة هناك ولكن في الوقت الذي هزم فيه داعش فانه لم ينته بشكل كامل ومايزال يشكل تهديداً للعراق".
وأشارت البارونة الى زيارة رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي الاخيرة للعراق في كانون الاول الماضي التي أقرت فيها الحاجة الى حل ومعالجة المشاكل التي تسببت بظهور داعش.
وأضافت البارونة "علينا أن نعترف بأن التحديات التي تواجه الأقليات لم تبدأ بقدوم داعش ولن تنتهي بهزيمة داعش فقط. يجب أن تكون هناك حلول تتصدى لمشاكل وقضايا عالقة منذ زمن تتمثل بالتمييز والإقصاء والتهميش".
وبخصوص استهداف تنظيم داعش الوحشي للاقليات الايزيدية والمسيحية في العراق الذي أقرت الامم المتحدة بأنه إبادة جماعية، ومايحصل الآن من معاناة للكرد فقد ذكرت البارونة هودغسون، في حديثها "انه رغم حصول بعض التحسن في الوضع هناك فانه مايزال بعيداً عن تحقيق الاستقرار الدائم".
وأضاف اللورد كوكسورث بقوله "إذا استمرت الظروف المؤاتية لعودة التنظيم الإرهابي على حالها في البلد، فإن الاقليات العرقية في العراق متخوفة من حال عدم اجتثاث مسببات ظهور العنف فإنه سيعود مرة اخرى وتكون الاقليات العرقية كالسابق أول ضحاياه".
وأشار الى الفوضى التي أعقبت الغزو الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ والتي أدت بحلول العام ٢٠١٤ الى تقلص عدد السكان المسيحيين في العراق بنسبة ٧٥٪، وتسببت موجات العنف المتكررة السابقة بتجريدهم من الامن وأجبرت الجيل السابق على الفرار.

عن: موقع Arab News